

12/ نُعرِب في الختام عن اعتزازنا العميق، بصمود شعبنا الفلسطيني وتضحياته الكبيرة، من الشهداء والجرحي والأسرى والمعتقلين، دفاعاً عن وطنه ودياره ومقدّساته، وذوِّداً عن حقوقه وحرّيته وكرامته، وعبوراً بقضيّته إلى آفاق تنفتح على العودة وتقرير المصير، والخلاص من الاحتلال.

## وثيقة رقم 115 :

### بيان للمبادرة الوطنية حول فلسطيني 1948 والعمل السياسي و"إسرائيل"<sup>115</sup>

15 أيار/ مايو 2011

البيان التأسيسي والبرنامج المرهلي للمبادرة الوطنية لتفعيل العمل الجماعي

الهدف: العمل على تطوير أدوات ووسائل العمل الجماعي من خلال انتخاب هيئة وطنية جامعة  
تمثيلية للفلسطينيين في الداخل

#### منطلقاتنا:

- مع بداية القرن الواحد والعشرين، يبدو جلياً أن الفلسطينيين قد عجزوا عن تحقيق أهدافهم المعلنة والتي تمت بلورتها على خلفية النكبة الفلسطينية - النكبة ونتائجها. أهم أوجه هذا العجز تتمثل في عدم قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على تحقيق أي من أهدافها الاستراتيجية: العودة، التحرير أو حتى إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين التاريخية وانتهاء بالتدهور الحاصل لمكانة منظمة التحرير كإطار جماعي وتمثيلي للفلسطينيين.

- هنالك حالة متفشية من "تحييد السياسة"، بمعنى أن القيادات تتصرف من دون الرجوع إلى الجمهور ومصالحه وخياراته. فعلى سبيل المثال، الذي يؤكد الحالة الفلسطينية المستشرية، هو تنكر القيادات إلى رغبات وخيارات غالبية أبناء الشعب الفلسطيني في قضايا عدة. أهمها مراجعة جدية لخيار أوصلو وتنكر القيادات للخيار الديمقراطي الذي يحتم انتخاب قيادة شرعية وجماعية للشعب الفلسطيني.

- بالنسبة للفلسطينيين في الداخل، فالعجز يتمثل في عدم القدرة على تحقيق أي من الأهداف المعلنة التي تحدد مكانتهم، مثل: المساواة، التهويد، أو على الأقل منع الدولة من الإمعان في سياسات التنكر والتمييز والمطاردة والمصادرة، إلخ... يعود هذا الوضع إلى أسباب أهمها السياسات الإسرائيلية وتحولها المعلن إلى سياسات الاستثناء والاستعلاء الإثني من جهة، وإلى حالة الانهيار الداخلي والتشردم وغياب العمل الجماعي السياسي كثقافة سياسية، مما انعكس على السلوك والتفكير السياسي وغياب إطار يمثل حالة الجماعية.

- حالة التشردم والضعف الداخلي، هي أساساً حالة متعلقة بغياب ثقافة العمل الجماعي التي تسود العمل السياسي، والناבעة من شخصية هذا العمل بكل ما تحمل هذه القيمة من انعكاسات سلبية على نجاح نضالاتنا السياسية الجماعية. تتنكر القيادات الفلسطينية في الداخل، مما تحمله من قيمة الشخصية المقيتة، إلى مطلب انتخاب هيئة وطنية تمثيلية للفلسطينيين في الداخل، رغم التأييد

الجارف لهذا المطلب لدى الجمهور الواسع. وقد قادت هذه الحالة إلى فقدان الثقة بالعمل السياسي لدى الفلسطينيين. ومن الممكن الاستنباط بأن غالبية القوى السياسية والمؤسسات الأهلية الفاعلة في مجتمعنا، قد تحولت إلى نواد مغلقة لمجموعات صغيرة استحوذت على الصيرورة السياسية والقرار السياسي مما أبقانا مقيدين بهذه الصيرورة واستمرار الهيكلية ذاتها مع تفوق المشروع الصهيوني على مشروعنا الوطني.

وعليه فإن إن إرجاع الثقة بالعمل السياسي وجدواه والارتقاء به إلى مستوى التحديات وتطوير آلياته في إطار نضال شعبنا لتحقيق طموحاته، هي من أهم أهداف الشروع في عملية الحوار والتشاور على المستوى الشعبي، بحيث يشارك في عملية تحديد أهداف مجتمعنا وتوصيف حالتنا واستنباط وسائل العمل الملائمة، نشطاء من كل شرائح شعبنا.

### إلى أين؟ وما العمل؟

يهدف نشاطنا إلى تنظيم الفلسطينيين داخل حدود 1948، مواطني دولة إسرائيل، كمجموعة وطنية ذات أهداف موحدة لا توجد تناقضات بين أجزاء منها، بحيث تمثل تطلعاتهم ومشروعهم الوطني كمجموعة وطنية لها مصالحها الجماعية الداخلية ولها مصالحها النابعة من كونها جزء من الشعب الفلسطيني والأمميتين العربية والإسلامية، ونسعى إلى استعمال الوسائل المدروسة من أجل تدعيم الأهداف الموضوعية. وعليه فإن الدعوة للمشاركة في النقاش والخطوات السياسية والتنظيمية التي سوف تتبعه، هي مفتوحة لكل قطاعات شعبنا، وفي كل أماكن تواجدهم، فهم مدعوون إلى المساهمة المفتوحة والديمقراطية والمتساوية، من أجل الوصول إلى أوسع حالة إجماع وطني فيما يتعلق بالأهداف الوسائل الواجب إتباعها من أجل بلوغ هذه الأهداف.

ومن أجل العمل على تفعيل العمل السياسي الجماعي من خلال انتخاب هيئة تمثيلية منتخبة، ندعو إلى العمل على إقامة المبادرة الوطنية لتفعيل العمل الجماعي كمبادرة وطنية تمثل إطاراً وطنياً جامعاً، تسعى إلى معالجة القضايا التالية:

- إنهاء حالة تقييد السياسة والانخراط في عمل سياسي شعبي ومنظم بحيث تكون السياسة تعبيراً عن الإرادة الوطنية الجمعية، لا المفتتة. ويتم توجيهه كأداة تصحيحية داخل مجتمعنا الفلسطيني في الداخل، وعلى مستوى العلاقة مع الإسرائيليين، وعلى مستوى الشعب الفلسطيني كله والعالم العربي وحتى الساحة الدولية عموماً.

- السياسة يجب أن تكون أداة من أجل المضي قدماً بمصالح الجماعة، ومرآة تعكس تطلعات وطموحات الجماهير، لا وسيلة لتحقيق المصالح الفردية للنخب والقادة، نسعى لذلك من خلال الشفافية والالتزام بتقديم الصالح العام على المصالح الفردية والفئوية. وذلك على المستويين، الداخلي والخارجي، لمجتمعنا.

- نسعى للعمل على رفع مستوى جدوى العمل السياسي من خلال رفع سقف مطالبنا وتطلعاتنا وتجنيد الرأي العام والضغط الجماهيري الذي يتم التعبير عنه بعدة طرق مثل: الخطوات الاحتجاجية، تجنيد الدعم المحلي، تجنيد الدعم الدولي بما في ذلك استعمال المواثيق الدولية التي تحمي حقوق الشعوب الأصلية بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام.

- ولتحقيق كل ذلك فإننا نرى أهمية وطنية ملحّة لانتخاب لجنة المتابعة العليا بشكل مباشر، بحيث تتحول إلى هيئة وطنية تمثيلية شاملة لكل الشرائح السياسية والاجتماعية لدينا، في الداخل الفلسطيني وتحمل في مبنائها وهيكلها التنظيمي المعنى الحقيقي لهيئة تمثيلية منتخبة من الجمهور. هذه المبادرة هي الذراع التمثيلي والقيادي لمجتمعنا والذي سوف يعمل على تطوير الأهداف السياسية والاجتماعية والتنموية والاستراتيجيات المطلوبة لأجل إنجاز هذه الأهداف، بما في ذلك بناء الأطر والمؤسسات التي سوف تساهم في هذا التحرك، مثل إقامة صندوق وطني، بناء شركات اقتصادية، وتطوير أدوات عينية للتعامل مع المشاكل التي تواجه مجتمعنا.

### الفلسطينيون في الداخل نحو انتخاب هيئة وطنية تمثيلية وشرعية:

يتعلق مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل بمتغيرات عدة، جزء منها متعلق في قدرتهم على الاستفادة من تطورات حاصلة على المستوى الدولي وعلى مستوى القضية الفلسطينية وعلى مستوى الأثرية والدولة، لكن الأهم من هذه العوامل هو قدرتهم على التعامل مع أوضاعهم والانتقال من مرحلة التبعية والانجرار وراء التطورات ورد الفعل، إلى حالة المبادرة والفعل وطرح تصورهم الذي يجب أن يؤدي إلى وضعهم في مركز التطورات. هذا الانقلاب يتطلب منهم العمل للتحضير لمستقبلهم على عدة مستويات أهمها انتخاب هيئة وطنية عليا كأداة لتنظيم الخيارات السياسية والعمل السياسي. في مقابل انكماش "الشرعية" المتزايد لانتخابات الكنيست في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل والتراجع الكبير في الدعم الذي يعطى من قبل المجتمع للجنة المتابعة العليا والذي يتجلى في ضعف المشاركة في نشاطاتها من جهة، وفي الدعم المحدود لها كجسم قائد من جهة أخرى، تطفو على السطح الحاجة إلى تنجيع عمل لجنة المتابعة من خلال العمل على تطويرها وتطوير عملها، وذلك يمر بالضرورة من خلال التفتيش عن طرق لزيادة شرعيتها، وخصوصاً انتخابها مباشرة من قبل الفلسطينيين في إسرائيل.

يزيد من ضرورة اللجوء إلى هذه الإمكانية حقيقة حصول فكرة انتخاب هيئة وطنية أو لجنة المتابعة بشكل مباشر على دعم حوالي 90% من الجمهور العربي في استطلاعات الرأي العامة التي أجريت في السنوات الأخيرة. هذه النسبة، وحتى لو انخفضت أو ارتفعت بعض الشيء إلا أنها تؤكد بأن انتخاب هيئة وطنية عليا هو مطلب وطني وديمقراطي، يجب على القيادات الحالية احترامه ولا يمكنها الاستمرار في الاستهتار به، إضافة إلى ذلك من الواضح بأن مطلب الانتخاب هو شامل لكل قطاعات المجتمع من رجال، نساء، شباب، وشيوخ، ونقب وجليل ومثلث ومدن ساحلية، مسلمين ومسيحيين ودروز، وغيرها من تقسيمات نرغب أو لا نرغب بها. ومن هذا المنطلق أو التعرّيج قليلاً على إمكانية ربط هذا المطلب ودعمه وإمكانية إخراجه إلى حيز التنفيذ:

أولاً: مطلب انتخاب هيئة وطنية عليا هو مطلب معظم مصوّتي الأحزاب العربية، بما في ذلك الأحزاب التي لا زالت تعارض الانتقال من تثبيت مبدأ الانتخابات مبدئياً إلى ممارستها فعلياً، ويمكن لهؤلاء المصوّتين ويحق لهم شرعياً مطالبة أحزابهم بأن يكون بند انتخاب هيئة وطنية عليا، مركزياً في برنامجهم السياسي.

ثانياً: على ضوء نضوج الفكرة يجب العمل على إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ، وفي حال قيام الدولة ومؤسساتها بعرقلة إمكانية انتخاب هيئة وطنية، يجب التفتيش عن طرق لتجاوز معارضة الدولة لهذا المطلب الأساسي لأي تطور مستقبلي لمجتمعنا.

نقترح أن تكون هذه الخطوات التالية، ورقة يتم تحضيرها للمؤتمر المزمع عقده لهذه المبادرة من تمثل الهيئة المنتخبة؟

الهيئة الوطنية المنتخبة هي استمرار للجنة المتابعة وبذلك فهي سوف تمثل عموم الفلسطينيين في الداخل وسوف تشكل الممثل الشرعي الأعلى للفلسطينيين في إسرائيل. هنا يجب أن يتم الإصرار على أن تمثل هذه الهيئة قطاعات لم تمثل بشكل كافٍ في إطار لجنة المتابعة الحالية بحيث نتطلع إلى مشاركة كل فلسطيني فوق 18 سنة في عملية الانتخاب والترشح.

كيف تتم عملية الانتخاب؟

هنالك عدة بدائل لهذه المسألة التقنية، وهنا نقترح على أن يتم الإعلان عن جدول زمني لانتخاب الهيئة الوطنية التمثيلية لعموم الفلسطينيين في الداخل. ويتم إجراء ترتيبات ملائمة للتنفيذ حسب البرنامج الزمني. مبدئياً سوف يجري عملية الاقتراع بصورة إلكترونية عن طريق الإنترنت، بحيث يخصص كود لكل صاحب حق اقتراع ويقوم المقترع يوم التصويت المحدد بالدخول إلى موقع مخصص لذلك وبعد تصويته يلغى الكود أوتوماتيكياً.

التوقيع

عواد أبو فريح

أسعد غانم

خالد محاميد

عدنان بكريه

سلطان أبو عبيد

نهاد بقاعي

مهند مصطفى

رفيق الحاج

خليل العمور

ثائر أبو راس

ثابت أبو راس

سامي هوارى

علي حيدر

راضي عبد الجواد

أمل الصانع

رياض اغبارية

محي الدين خلايلة

عبد الرحمن عبد الله

زياد محاميد

صابرين ذياب